الأمم المتحدة
A/C.2/70/L.55
الجمعية العامة
Distr.: Limited
8 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٢ (د) من جدول الأعمال
العولمة والترابط: التعاون الإنمائي
مع البلدان المتوسطة الدخل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، إنريكي كاريّو غوميس (باراغواي)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار **A/C.2/70/L.38**

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي يعتمد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، انطلاقا من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وسعيا للنهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

091215 091215 15-21581 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي أعادت تأكيد الالتزام السياسي القوي بمعالجة تحدّي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن هذه الخطة الجديدة تسلم، في جملة أمور، أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات القائمة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والرفع من مستوى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون، وزيادة تركيز ذلك الدعم،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عُقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧[(١)]، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧[(٢)]، ووينـدهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨[(٣)]، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣[(٤)]،

---

(١) انظر A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٢) انظر A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٣) انظر A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٤) انظر A/C.2/68/5.

وإذ تلاحظ المؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ومينسك في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

وإذ تشدد على أن جهود الدول الأعضاء ستنصبّ بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالاتّساق وتمسك الدول بزمامها، تسندها أطر تمويل وطنية متكاملة، وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من قبيل المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد ضرورة احترام الهامش السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته في سياق تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع التمسك بالقواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها تشجيع نظامٍ للتجارة العالمية ونظُمٍ نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها أيضا العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، بما في ذلك العمل على كفالة اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة على سبيل المنحة ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية بصورة مرنة وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية اضطلاعا يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تشدد على أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تلبي المساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مختلف احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية، بما يشمل الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياتها، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نموا،

وإذ تلاحظ أن المعدلات الوطنية المتوسطة التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها

الإنمائية، وأنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، فإن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطنا لغالبية الناس الذين يعيشون في فقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة،

وإذ تسلم بأن المستويات العالية للتفاوت في الدخل تسهم في قابلية الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل وتقيّد التنمية البشرية في العديد من هذه البلدان، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مستداماً وشاملاً ومنصفاً،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها خلق فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تشير إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

وإذ تسلم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، والدور الداعم الهام الذي ينبغي أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافةً وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من آثار سلبية وعواقب تطال مجالات شتى، منها التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية واستقرارها وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في

صفوف الشباب، والمديونية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تشدد على أهمية الأخذ بسياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى عدم إهمال أي بلد في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - تقر بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - تقر أيضا بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٤ - تعرب عن القلق لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقل بالديون ويواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بقدرته على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

٥ - ترحب بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهوده الحالية لدمج منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعماله؛

٦ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضمن تلبيتها لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور،

(٥) A/70/227.

منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

٧ - تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة أن تولي المفاوضات التي ستجري في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦ الاعتبار الواجب للسبل التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه لمختلف البلدان، بما في ذلك كيفية تقديم دعم يتسم بالكفاءة والفعالية ويكون أفضل تركيزا وتنسيقا إلى البلدان المتوسطة الدخل، من أجل تعزيز جهودها الرامية للتغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها في تحقيق التنمية المستدامة، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يناقش، في جملة أمور، مقترحات ملموسة في هذا الشأن في إطار سلسلة الحوارات الجارية في المجلس بشأن موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل؛

٨ - تدعو البلدان المتقدمة في منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية الأعضاء فيها التي أعلنت بأنها في وضع يمكنها من أن تعلن قدرتها على منح إعفاءات من الرسوم الجمركية ونظم الحصص في الوصول إلى الأسواق على أساس دائم وفي الوقت المناسب لجميع المنتجات المصدّرة من جميع البلدان الأقل نموا، إلى القيام بذلك، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، وتدعو أيضا تلك البلدان إلى اتخاذ خطوات لتسهيل وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد بسيطة وشفافة تتعلق بالمنشأ وتطبق على الواردات من أقل البلدان نموا، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري التاسع الذي عقد في بالي، إندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

٩ - تعترف بدور القطاع الخاص وكذلك بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

١٠ - تعترف أيضا بأن استحداث وتطوير ونشر المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وما يرتبط بها من دراية فنية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، عوامل قوية تحفز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

١١ - ترحب بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، بموجب قرارها ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وتتطلع إلى التعجيل بتفعيلها؛

١٢ - تسلم بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي؛

١٣ - تقر بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

١٤ - تدرك أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات هائلة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه، وتطلب من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسرة تظل مهمة للعديد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛

١٥ - تشجع المساهمين في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات للتخرج تكون متسلسلة ومرحلية وتدريجية، واستكشاف سبل لضمان أن تعالج المساعدات التي تقدمها الفرص المتاحة في البلدان المتوسطة الدخل والتحديات التي تواجهها على اختلاف الظروف في كل منها؛

١٦ - تسلم بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد، وتكرر في هذا الصدد التأكيد على الالتزام بتكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

١٧ - تشير إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان المتوسطة الدخل والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عملية استعراضها؛

١٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، عدم إهمال أي بلد في تنفيذ هذا القرار؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''، ما لم يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط أعمال اللجنة الثانية.